

## سورة فاتحة الكتاب

مكية، وقيل: مكية ومدنية؛ لأنها نزلت بمكة مرة وبالمدينة أخرى، وتسمى: أم القرآن؛ لاشتغالها على المعاني التي في القرآن من الشناء على الله تعالى بما هو أهله، ومن التعبد بالأمر والنهي، ومن الوعد/٣ والوعيد، وسورة الكنز والوفية لذلك، وسورة الحمد والمثاني؛ لأنها تشني في كل ركعة، وسورة الصلاة؛ لأنها تكون فاضلة أو مجزئة بقراءتها فيها، وسورة الشفاء والشفافية، وهي سبع آيات بالاتفاق، إلا أن منهم من عد: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] دون التسمية، ومنهم من مذهبه على العكس.

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على أن التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور؛ وإنما كتبت للفصل والتبرك بالابتداء بها، كما بُدئ بذكرها في كل أمر ذي بال؛ وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - ومن تابعه؛ ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة. وقُراء مكة والكوفة وفقهاؤها على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وعليه الشافعي وأصحابه - رحمهم الله - ولذلك يجهرون بها. وقالوا: قد أثبتتها السلف في المصحف مع توصيتهم بتجريد القرآن، ولذلك لم يثبتوا ﴿آمين﴾، فلو لا أنها من القرآن لما أثبتوها. وعن ابن عباس: «مَنْ تَرَكَهَا، فَقَدْ تَرَكَ مِائَةَ وَأَرْبَعِ عَشْرَةَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» (١).

١ - قال الزيلعي في «الإسعاف» (٢١/١): غريب، أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٩/٢) من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس بلفظ: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله».

فائدة: أخرج الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٠/٢) رقم (٢٣٣٨) بسنده إلى الإمام أحمد قال: من لم يقرأ مع كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله. قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: موقوف، ليس بمعروف عنه، والذي في «الشعب» للبيهقي عنه: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله». وتعقب ابن الحاجب ما أورده الزمخشري، بأن قال: «الصواب مائة وثلاث عشرة»، وبهذا اللفظ ذكر الشهرزوري في «المصباح». وزاد: وإنما لم يقل: «أربع عشرة»؛ لأن «براءة» لا بسملة فيها، انتهى. روى البيهقي في «الشعب» =

فإن قلت: بم تعلق الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو<sup>(١)</sup>؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، كان المعنى: بسم الله أحل وبسم الله أرتحل؛ وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله؛ بـ «بسم الله» كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأً له، ونظيره في حذف متعلق الجار قوله عز وجل: ﴿فِي تَبَعٍ أَيْتِي إِلَىٰ قَرْعَانَ وَقَوْمِهِ﴾ [النمل: ١٢]، أي: اذهب في تسع آيات. وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرس: بالرفاء والبنين. وقول الأعرابي: باليمن والبركة، بمعنى: أعرست، أو نكحت؛ ومنه قوله [من الوافر]:

= عن أحمد بن حنبل، أنه قال: «من لم يقل مع كل سورة: بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله تعالى».

قلت: وقفت على سبب الغلط في منقول الزمخشري؛ وذلك أن الحاكم روى في ترجمة عبد الله بن المبارك بسند له عن علي القاشاني قال: «رأيت عبد الله بن المبارك يرفع يديه في أول تكبيرة على الجنائزة، ثم الثانية أخفض قليلاً، والصلوات مثل ذلك». قال علي: قال عبد الله: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور، فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية». قال عبد الله: وأخبرنا حنظلة بن عبد الله عن شهر بن حوشب عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: «من ترك بسم الله الرحمن الرحيم، فقد ترك آية من كتاب الله تعالى»، فلما لم يخص ابن عباس سورة، حملة ابن المبارك على الكل إلا «براءة» فكان مائة وثلاث عشرة. انتهى.

(١) قال محمود رحمه الله تعالى: «الباء في البسملة تتعلق بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو» قال أحمد: رحمه الله تعالى: الذي يقدره النحاة «أبتدىء» وهو المختار لوجوه: الأول: أن فعل الابتداء يصح تقديره في كل بسملة ابتدىء بها فعل ما من الأفعال خلاف فعل القراءة، والعام صحة تقديره أولى أن يقدر، ألا تراهم يقدرون متعلق الجار الواقع خيراً أو صفة أو صلة أو حالاً بالكون والاستقرار حيثما وقع ويؤثرونه لعموم صحة تقديره، والثاني: أن تقدير فعل الابتداء مستقل بالغرض من البسملة إذ الغرض منها أن تقع مبدأ فتقدير فعل الابتداء أوقع بالمحل، وأنت إذا قدرت «أقرأ» فلإنما تعني ابتدىء القراءة والواقع في أثناء التلاوة قراءة أيضاً لكن البسملة غير مشروعة في غير الابتداء. ومنها ظهور فعل الابتداء في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾. وقال عليه السلام: «كل أمر خطير ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر». ولا يعارض هذا ما ذكره من ظهور فعل القراءة في قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ فإن فعل القراءة إنما ظهر ثم لأن الأهم هو القراءة غير منظور إلى الابتداء بها. ألا ترى إلى تقدم الفعل فيها على متعلقه لأنه الأهم ولا كذلك في البسملة؛ فإن الفعل المقدر كائناً ما كان إنما يقدر بعدها، ولو قدر قبل الاسم لفات الغرض من قصد الابتداء إذاً على أنه الأهم في البسملة، فوجب تقديره، وسيأتي الكلام على هذه النكتة. قال السمين الحلبي: وأجاب غيره بأن «باسم ربك» ليس متعلقاً بـ «أقرأ» الذي قبله بل بـ «أقرأ» الذي بعده.

وفي هذا نظر؛ لأن الظاهر على هذا القول أن يكون: «أقرأ» الثاني تأكيداً للأول، فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل. انتهى. الدر.

فَقُلْتُ: إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ فَرِيْقٌ: نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامَاً<sup>(١)</sup>

فإن قلت: لم قَدَرْتَ المحذوف متأخراً<sup>(٢)</sup>؟ قلت: لأنَّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء ألتهتهم، فيقولون: باسم اللات، باسم العزى،

(١) ونار قد حضأت لها بَلَيْلٍ بدار ما أريد بها مقاماً  
سوى ترحيل راحلة وعين أكاليتها مخافة أن تناما  
أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن قلت: عموا ظلاما  
فقلت: إلى الطعام فقال منهم زعيم: نحسد الآنس الطعاما  
لقد فضلتهم في الأكل فينا ولكن ذاك يعقبكم سقاما

لشمر بن الحارث الضبي، وقيل لتأبط شراً، وقيل لشمر الغساني، وقيل للفرزدق يصف نفسه بالجرأة واقتحام المخاوف. يقول: ورب نار قد حضأتها بالحاء المهلة: أشعلتها وسعرتها، وقيل هو حضأتها، بالمعجمة، ولا أعلمه وإن ذكره بعض النحاة في باب الحكاية، وبعيد: تصغير بعد، والوهن والموهن: بمعنى الفتور أو النوم أو هدوء الصوت، وقيل: نحو نصف الليل. أي أوقدتها في جوف الليل في مفازة لا أريد بها سوى تجهيز ما يلزم لراحلي في السفر ولأجل عين أكاليتها أي أسأهرها أو أحافظها، فأنا أحفظها من النوم وهي تحفظني من العدو، والضمير في أتوا: لمبهم. ومنون استفهام، وكان حقه: مَنْ أنتم، لأنه لا يأتي بصورة الجمع إلا في الوقف، والأصل في نونه الأخيرة السكون للوزن، على أن إجراء الوصل مجرى الوقف كثير في النظم كما صرحوا به وجعلوا هذا منه، وكان هناك قول مقدر مثل «جنثاك» فحكى إعراب ضمير الفاعل فيه حتى يظهر استشهاد يونس به في الحكاية. فقالوا: نحن الجن. وكان الظاهر: فقلت عموا. ولكن أتى به مستأنفاً جواب سؤال مقدر تقديره: فماذا قلت لهم؟ فقال: قلت: عموا، أي تنعموا في وقت الظلام، وعطف قوله «فقلت» بالفاء دلالة على التعقيب. وأما رواية «عموا صباحاً» فمن قصيدة أخرى تعزى إلى خديج بن سنان الغساني ومنها [من الوافر]:

نزلت بشعب وادي الجن لما رأيت الليل قد نشر الجناحا

وشبه الليل بطائر، فأثبت له ما للطائر. أو شبه الظلمة بالجناح، وقوله «إلى الطعام» أي هلموا وأقبلوا إليه. دل المقام على ذلك، فقال زعيم منهم، أي سيد وشريف: نحن نحسد الآنس في الطعام أو على الطعام، فهو نصب على نزع الخافض. ويجوز أنه بدل، ويجيء «حسد» متعدياً لاثنين، والطعاما: مفعوله الثاني. وقال الجوهري: الآنس هنا بالتحريك: لغة في الإنسان، ويجوز قراءته «الإنس» على اللغة المشهورة. لقد فضلتهم عنا في الأكل حال كونكم فينا أي فيما بيننا، ولكن ذاك يلحقكم سقاماً في العاقبة. وهذا كله من أكاذيب العرب.

وهو لشمر بن الحارث الضبي في لسان العرب (حسد)، وتاج العروس ٢٥/٨، والحيوان ١٩٧/٦، ولسهم بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤، ولتأبط شراً في ديوانه ص ٢٥٧، وبلا نسبة في لسان العرب (أنس)، وجمهرة اللغة ص ٥٠٢، وتاج العروس (أنس)، وانظر المزيد من مصادر البيت، والقول في نسبته في ديوان تأبط شراً ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) قال محمود: «لم قدرت المحذوف متأخراً... إلخ» قال أحمد رحمه الله: لأنك لو ابتدأت بالفعل في التقدير لما كان الاسم مبتدأ به فيفوت الغرض من التبرك باسم الله تعالى أول نطقك. وأما إفادة التقديم الاختصاص ففيه نظر سيأتي إن شاء الله تعالى.

فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله - عز وجل - بالابتداء؛ وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، حيث صرح بتقديم الاسم، إرادة للاختصاص. والدليل عليه قوله: ﴿يَسْمِ اللَّهَ يُجْزِيهَا وَمُرْسَهً﴾ [هود: ٤١]. فإن قلت: فقد قال: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [الملق: ١]، فقدّم الفعل. قلت: هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم. فإن قلت: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة؟<sup>(١)</sup> قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتابة في قولك: كتبت بالقلم، على معنى أنّ المؤمن لما اعتقد أنّ فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله؛ لقوله عليه - الصلاة والسلام -: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِأَسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَتَرُّ» (٢) إلا كان فعلاً كلاً فعل، جعل فعله مفعولاً باسم الله، كما

٢ - أخرجه أبو داود (٢٦١/٤) كتاب الأدب: باب الهدى في الكلام حديث (٤٨٤٠) وابن ماجه (١/٦١٠) كتاب النكاح: باب خطبة النكاح حديث (١٨٩٤)، وأحمد (٣٥٩/٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٤)، والدارقطني (٢٢٩/١) رقم (١)، وابن حبان (٥٧٨ - موارد) وبقوله (١، ٢ - الإحسان)، والبيهقي (٢٠٨/٣ - ٢٠٩)، كتاب الجمعة: باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة كلهم من طريق الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد ابن عبد العزيز عن الزهري عن النبي - ﷺ - مرسلًا. ١. هـ. وكذا قال البيهقي.

وقال الدارقطني: تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي - ﷺ - وقرة ليس بقوي في الحديث، والمرسل هو الصواب. ورجح المرسل أيضاً الدارقطني في «العلل» (٢٩/٨ - ٣٠)، فقال: يرويه الأوزاعي، واختلف عنه، فرواه عبيد الله بن موسى وابن أبي العشرين والوليد بن مسلم وابن المبارك وأبو المغيرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - ورواه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري كذلك لم يذكر قرة، ورواه وكيع عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري قال =

(١) قال محمود: «فإن قلت ما معنى تعلق اسم الله تعالى بالقراءة... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: وفي قوله: «إن اسم الله هو الذي صير فعله معتبراً شرعاً» حيد عن الحق المعتقد لأهل السنة في قاعدتين: إحداهما أن الاسم هو المسمى، والأخرى أن فعل العبد موجود بقدرة الله تعالى لا غير؛ فعلى هذا تكون الاستعانة باسم الله معناها اعتراف العبد في أول فعله بأنه جار على يديه، وهو محل له لا غير؛ وأما وجود الفعل فيه فبالله تعالى أي بقدرته تسليماً لله في أول كل فعل؛ والزمخشري رحمه الله لا يستطيع هذا التحقيق لاتباعه الهوى في مخالفة القاعدتين المذكورتين، فيعتقد أن اسم الله تعالى الذي هو التسمية معتبر في شرعية الفعل لا في وجوده؛ إذ وجوده على زعمه بقدرة العبد. فعلى ذلك بنى كلامه. أقول: دعواه أن عند أهل السنة الاسم غير المسمى ممنوعة، وتحقيقه قد ذكر في غير هذا الكتاب.

.....

= رسول الله - ﷺ - مرسلًا.

ورواه محمد بن سعيد يقال له: الوصيف عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، والصحيح عن الزهري المرسل. ١. هـ.

أما الحاكم - رحمه الله - فقد صحح لقرة بن عبد الرحمن على شرط مسلم حديث: «حذف السلام سنة»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهذا من أوهامهما - رحمهما الله - فإن قرة بن عبد الرحمن لم يرو له مسلم احتجاجاً، ولكن روى له في المتابعات، فلا نستطيع مثلاً أن نصحح لقطن بن نسير أو غيره ممن روى له مسلم في المتابعات، على شرط مسلم.

والعجب من الذهبي في موافقته للحاكم أكثر، لأنه أورد قرة بن عبد الرحمن في «ميزانه» (٥/ ٤٧٠ - بتحقيقنا).

وقال: خرج له مسلم في الشواهد ١. هـ.

قلت: ومدار الحديث على قرة بن عبد الرحمن، فإليك أقوال الأئمة فيه.

قال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وقال أحمد: منكر الحديث جداً.

وقال ابن معين: ليس بقوي الحديث.

وقال العجلي: يكتب حديثه.

وقال ابن شاهين عن يحيى: ليس به بأس عندي.

وقال الفسوي: ثقة.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وقد لخص الحافظ هذه الأقوال فقال: صدوق له مناكير.

ينظر «الجرح والتعديل» (١٣٢/٧)، و«أحوال الرجال» (ص ١٦٥)، «سؤالات ابن طهمان» (٦٣٩)،

و«ثقات العجلي» (١٣٨٥) و«ثقات ابن شاهين» (١١٦٣)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٦٠)،

و«الكامل» (٦/ ٢٠٧٧)، والتقريب (٢/ ١٢٥).

قلت: وعلى افتراض أن قرة ثقة فقد خالفه الأكثر من أصحاب الزهري، وهم يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، وهم بلا شك أكثر وأوثق من قرة بن عبد الرحمن.

وهذا الذي رجحه الدارقطني، وأبو داود، والبيهقي.

ثم إن قرة قد اضطرب في لفظ هذا الحديث، فمرة يرويه بلفظ: أبت، ومرة بلفظ: أجذم، ومرة بلفظ: أقطع.

ومع كل ما تقدم فقد حكم النووي في «المجموع» (٧٣/١)، بأنه حديث حسن، وكذلك ابن الصلاح فيما نقله عنه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/١)، وقد حكم السبكي أيضاً بصحته تبعاً لابن حبان.

ولهذا الحديث إسناد آخر أشار إليه الدارقطني في «السنن» (٢٢٩/١)، فقال: ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي - ﷺ -.

وأشار إليه أيضاً في «العلل» (٣٠/٨)، فقال: ورواه محمد بن سعيد يقال له: الوصيف عن الزهري عن ابن كعب ابن مالك عن أبيه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٢/١٩) رقم (١٤١) من طريق صدقة بن عبد الله عن محمد بن =

يفعل الكتب بالقلم. والثاني: أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات<sup>(١)</sup> في قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] على معنى: [متبركاً] بسم الله أقرأ، وكذلك قول الداعي للمعرس: بالرفاء والبنين، معناه: أعزست ملتبساً بالرفاء والبنين، وهذا الوجه/٣ب أعرب وأحسن؛ فإن قلت: [فكيف] قال الله - تبارك وتعالى - متبركاً باسم الله أقرأ؟ قلت: هذا مقول على ألسنة العباد، كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره، وكذلك: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى آخره، وكثير من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه تعليم عباده كيف يتبركون باسمه، وكيف يحمّدونه ويمجدونه ويعظمونه<sup>(٢)</sup>، فإن قلت: من حق

-----  
= الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبي - ﷺ - به .  
ومن طريقه السبكي في «طبقات الشافعية» (١٤/١)، وصدقة بن عبد الله ضعيف .  
والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٩١/٢) .  
وقال: وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد، والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه أبو حاتم ودحيم في رواية .

قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: لم أره هكذا. والمشهور فيه حديث أبي هريرة من رواية قرّة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ: «لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع»، أخرجه أبو عوانة في صحيحه، وأصحاب السنن، ولأحمد من هذا الوجه: «لا يفتتح بذكر الله، فهو أوتر، أو أقطع». وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن إسماعيل عن الزهري بلفظ: «لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع، والراوي له عن مبشر - مجهول». انتهى.

- (١) قوله «تعلق الدهن بالإنبات» هذا يناسب قراءة «تنبت» من أنبت الرباعي: كما يأتي. (ع)  
(٢) يقدم الزمخشري هذا المبحث بكلام قوي عند البسملة حتى يصل في ختام المبحث بقوله: «وكثير من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه: تعليم (الله) عباده كيف يتبركون باسمه وكيف يحمّدونه ويمجدونه ويعظمونه».

قد بين الزمخشري من أسرار هذا الحذف ما أفاء الله به عليه، وفي تقدير هذا المحذوف فعلاً أو اسماً وكلام طویل، وخلاصة هذا كله:

١ - أن الحذف لا يكون إلا لسر بلاغي يستدعيه المقام، ولا يقع هذا السر موقعه في النفس إلا بهذا الحذف من بليغ الكلام كما أورد الزمخشري - رحمه الله - تعالى - هنا في البسملة، وقد فهم البلاغيون هذا فقالوا: إن السر هو: الإسراع إلى المقصود الأهم، وقد يضاف إلى ذلك ضيق المقام عند ذكر المسند أو غيره، وبهذا يكون المذكور هو الأهم، ولهذا قال الشوكاني - رحمه الله -: «ومتعلق الباء محذوف وهو - أقرأ أو أتلو - لأن المناسب لما جعلت البسملة مبدأ له فمن قدره متقدماً كان غرضه الدلالة على الاهتمام بشأن الفعل، ومن قدره متأخراً كان غرضه الدلالة بتأخيره على الاختصاص مع ما يحصل في ضمن ذلك من العناية بشأن الاسم، والإشارة إلى أن البداية أهم لكون التبرك حصل به، وبهذا يظهر رجحان تقدير الفعل متأخراً في مثل هذا المقام، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ لأن ذلك المقام مقام القراءة فكان الأمر بها أهم، وأما الخلاف في كون المقدر اسماً أو فعلاً فلا يتعلق بذلك كثير فائدة» .

أقول: وهذا الفهم الدقيق من كلام الله - سبحانه - إنما تأتي لهم من فقههم لكلام العرب، فقد سب أعرابي آخر فأعرض عنه، فقال: إياك أعنى، فرد عليه: وعنك أعرض، وبذلك قدم الأهم «ينظر البحر المحيط، هذا وقد تتناغم عدة معاني مقصودة عند المتكلم مع كونه لأبي حيان ٢٤/١، ونقله صاحب العبارة واحدة بما فيها من ذكر وحذف، فترى المرمى البلاغة القرآنية ص ٣٤٠ د. محمد محمد أبو موسى منها: أهمية المذكور دون سواه، والاختصاص، - نشر مكتبة وهبة والإشعار بالتعظيم كما في «بسم الله» فإنه - سبحانه صاحب الكمالات التي تليق بذاته المقدسة، وكمالاته لا تتناهي، ولهذا لا يعتد بأمر ذي بال إلا بتصديره باسمه - جل جلاله - كما صح هذا في سنة النبي - ﷺ - وقد كتب كبار العلماء بحثاً نفيسة متفردة في البسملة لما فيها من عجائب وأسرار وآثار ومن أرادها فليراجعها في مواطنها.

٢ - لا بد مع الحذف من قرينة تدل على المحذوف وإلا ما صح الحذف، فالمحذوف كأنه مذكور مع وجود ما يدل عليه، ولكنه لم يذكر في الكلام للأسرار التي كشفت عنها الغطاء فيما سبق وبعد أن فهمنا بداية معنى «أل» كما «وينظر كذلك شرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ - محمد محي الدين وتنظر في كيفية تطبيق العلماء عبد الحميد ١٩٦/٢ - ط. دار إحياء التراث العربي لهذا المفهوم في النصوص البليغة، وقد جمع الباحث هذا في يعلم هذا الذي قلناه حق العام لكنه محكوم كتاب علم المعاني: دراسة وتحليل للباحث بمذهبه الاعتزالي كما أشار إلى هذا السيد د. فتحي عبد الرحمن حجازي وزملائه «ط ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

الشريف، ولهذا ترى النسفي الذي خلص كتابه من الكشف لكنه في عقيدته سني يرجح كون «أل» في «الحمد لله» للاستغراق، وعبارته هكذا:

«والألف واللام فيه للاستغراق عندنا خلافاً للمعتزلة، ولهذا فرق باسم الله لأنه اسم ذات فيستجمع صفات الكمال، وهو بناء على مسألة خلق الأفعال». أما العلامة أبو السعود فقد أحسن القول وأجاد، وكلامه هكذا: «وتعريفه للجنس، ومعناه الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي حاضرة في ذهن السامع، والمراد: تخصيص حقيقة الحمد به - تعالى - المستدعي لتخصيص جميع أفرادها به - سبحانه - على الطريق البرهاني... وقد قيل: للاستغراق الحاصل بالقصد إلى الحقيقة من حيث تحققها في ضمن جميع أفرادها حسبما يقتضيه المقام».

والناظر في كلام الإمام الرازي يرى أنه ذكر القولين: «الجنسية، والاستغراقية» ولم يرجح أحد القولين على الآخر، ولعله رآها تصلح من الطريقتين، وكل منهما يؤدي إلى الآخر، وسنوضح هذا في نهاية المقام وجاء الشوكاني في خاتمة المطاف ورجح كونها للاستغراق، ورد كلام الزمخشري، فهو يقول: «وتعريفه لاستغراق أفراد الحمد، وأنها مختصة بالرب - سبحانه - على معنى أن حمد غيره لا اعتداد به، لأن المنعم هو الله - عز وجل - أو على أن حمده هو المفرد فيكون الحصر ادعائياً، ورجح صاحب الكشف أن التعريف هنا هو تعريف الجنس لا الاستغراق، والصواب ما ذكرناه» ثم استدل على ترجيحه للاستغراق بما ورد في الحديث فيقول:

«وقد جاء في الحديث - اللهم لك الحمد كله».

وقد فهم الشوكاني الاستغراق من كلمة «كله» فلإنها تفيد جميع الأفراد وقد صوب كلامه على كلام الكشف، وبهذا يكون قول الزمخشري مردوداً عليه، وفي المسألة كلام طويل حتى قال الإمام الألوسي:

«وقد صار هذا معترك الأفهام، ومزدهم أفكار العلماء الأعلام» ويفهم من جملة أقوال العلماء =

حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون، نحو: كاف التشبيه، ولام الابتداء، وواو العطف وفائه، وغير ذلك، فما بال لام الإضافة وبائها بنيتا على الكسر؟ قلت: أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء، وأما الباء: فلكونها لازمة للحرفية والجر، والاسم أحد الأسماء العشرة التي بنوا أوائلها على السكون، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة، لثلا يقع ابتداءهم بالسكون إذا كان دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن، لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة، ولوضعها على غاية من الإحكام والرصانة، وإذا وقعت في الدرج لم تفتقر إلى زيادة شيء، ومنهم من لم يزدها واستغنى عنها بتحريك الساكن، فقال: سم وسم، قال [من الرجز]:

بِأَسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُّهُ<sup>(١)</sup>

= الأعلام أن «أل» الداخلة على النكرة كما في «الحمد لله» تفيد الجنس والحقيقة من ذات اللفظ بلا نظر إلى الأفراد، ثم يؤخذ من هذه الإفادة والتخصيص أن جميع الأفراد مقصودون من داخل الحقيقة، لأن الحقيقة تنطبق انطباقاً شمولياً على كل ما تصدق عليه من أفراد، وبهذا يتأتى الاستغراق بمعرفة المقام، فالاستغراق قد أتى على طريق البرهان فكان أقوى في الاستدلال عليه، لأنه لو خرج فرد من أفراد الكلمة لخرجت الحقيقة، فيلزم عدم اختصاص الحقيقة بصاحبها لأن اللام في «الله» للقصر.

والخلاصة من هذه كله:

- ١ - أن العلامة الزمخشري - نظراً لمذهبه الاعتزالي - يرى أن «أل» للجنس والحقيقة كما مر.
- ٢ - وأن غيره كالشوكاني ومن قبله يقول بأنها «الاستغراق».
- ٣ - ويرى فريق ثالث أنها تصلح لكلا الأمرين: الحقيقة، والاستغراق على توجيهين قلت: وقد أعدت النظر في هذا كله ورأيت أن الخلاف شكل لا طائل تحته، والمقصود في النهاية واحد، فمن قال بأنها للجنس فإنه لا يمنع إفادتها الاستغراق بالطريق البرهاني - كما بينت آنفاً -، ومن أفاد بأنها للاستغراق فقد نظر إلى الجنسية مع الاختصاص فإنهما يفيدان الاستغراق قطعاً، لانطباق المعنى المقصود في «الحمد» على جميع أفرادها بلا استثناء، فالجنسية مع القرائن تفيد الاستغراق، والاستغراق مأخوذ من معنى الجنس والاختصاص بمعرفة المقام وهكذا...
- وإذا كانت العلاقة هكذا بين الجنس والاستغراق صح إطلاق «أل» على كل منهما لأن كلا من المعنيين يتمازج من الآخر ومعه، وبهذا ينحل الإشكال، ويتضح المقال والله - تعالى - أعلم.
- ينظر تفسير النسفي ٣/١، ٩، إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٩/١، ١٣، مفاتيح الغيب للرازي ١٣٨/١، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٣٥/١ وما بعدها، وروح المعاني للألوسي ٣٩/١، وما بعدها، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل في مقدمته ٣/١ - ٦، وفتح القدير ١٧/١، ١٨، ١٩.

- (١) باسم الذي في كل سورة سمه      قد وردت على طريق تعلمه  
أرسل فيها بازلاً يقرمه      فهو بها ينحو طريقاً يعلمه  
لرؤية بن العجاج يصف إبلاً. ولفظ «اسم» من الألفاظ العشرة التي سمع بناء أوائلها على السكون كابن وامرئ، فإذا ابتدؤوا بها زادوا همزة الوصل ولا حاجة لها في الدرج، وسمع تحريك أول =



وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز: كيد ودم، وأصله: سمو، بدليل تصريحه: كأسماء، وسمي، وسميت، واشتقاقه من السمو، لأن التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره، ومنه قيل للقب النبز: من النبز بمعنى: النبز، وهو رفع الصوت، والنبز: قشر النخلة الأعلى. فإن قلت: فلم حذفت الألف في الخط، وأثبتت في قوله: باسم ربك؟ قلت: قد اتبعوا في حذفها حكم الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط؛ لكثرة الاستعمال، وقالوا: طُوِّلَتِ الباء تعويضاً من طرح الألف، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لكتابه: طَوَّلِ الباء، وأظهر السناد، ودَوَّر الميم، و: (الله) أصله الإله. قال [من الطويل]: مَعَاذَ الإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظْبِيَّةٍ<sup>(١)</sup> .....

= بعضها كما في سمه بتثليث أوله. وباسم متعلق بأرسل وباؤه للملابسة. وضمير وردت للسورة. وضمير تعلمه بالفوقية لله على طريق الالتفات إلى الخطاب، ويمكن أنه لمخاطب مبهم، وعلى روايته بالتحية فالضمير لله فقط. ويحتمل من بعد أن ضمير وردت للإبل فكذلك تعلمه بالفوقية. وأما بالتحية فضميره لله أو للراعي. والبازل: الذي انشق نابه من الإبل وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة، وقرم إلى اللحم ونحوه: اشتاق إليه. والتقريم والإقرام: التشويق إليه والجملة حال من الراعي المرسل أو صفة لبازل، وعليه فلم يبرز ضمير الفاعل لأمن اللبس. فهو أي البازل؛ وينحو: أي يقصد بها، والباء للظرفية أو للتعدي إلى المفعول به كذهبت بزيد، ويجوز أن الضمير للراعي فالباء للتعدي فقط. وروي «نزلت» بدل «وردت» وهو يؤيد جعل الضمير للسورة، وروي البيت الثاني قبل الأول. والمعنى أرسل فيها الراعي ملتبساً بذكر اسم الله بآلاً حال كونه يشوقه إليها بإعفائه من العمل وحبه عن الإبل ثم إرساله فيها، فذلك البازل يقصد بها طريق يعرفه وهو طريق الضراب، وعلم ما لا يعقل مجاز عن اهتدائه إلى منافعه، على طريق الاستعارة التصريحية والمجاز المرسل، أو شبهه بالعاقل على طريق المكنية، فالعلم تخييل لذلك التشبيه. وكون اسمه تعالى في كل سورة ظاهر على القول بأن البسملة آية من كل سورة، وإلا ورد مثل سورة العصر. وربما يدفع إبطاء القافية باختلافها في الفاعل وفي معنى المفعول وفي الحقيقة والمجاز.

ينظر لسان العرب (سما)، وأسرار العربية ص ٨، والإنصاف ص ١٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦، ص ١٦٦، تاج العروس (سما)، أساس البلاغة (قرم).

(١) معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب ولكنها زادت على الحسن كله

للبعث بن حريث في محبوبته أم السلسبيل، يقال: عاذ عياداً وعبادة ومعاذاً وعوداً، إذا التجأ إلى غيره، فالمعاذ مصدر نائب عن اللفظ بفعله، والدمية: الصنم والصورة من العاج ونحوه المنقوشة بالجواهر. وعقيلة كل شيء: أكرمه. والربرب: القطيع من بقر الوحش: شبه محبوبته بالظبية وبالدمية وبالعقيلة في نفسه، ثم وجدها أحسن منها فرجع من ذلك والتجأ إلى الله منه كأنه أثم: أو المعنى لا أشبهها بذلك وإن وقع من الشعراء. وأتى بلا المؤكدة لما قبلها من معنى النفي أي ليست كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب ولكنها زادت كمالاً على الحسن المعروف كله، أو زادت على الحسن الحسني كمالاً معنوياً، وزادت من الطيب على كل طيب.

ينظر خزنة الأدب ٢/٢٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧٨، الدر ١/٥٧.

ونظيره: الناس، أصله: الأناس. قال: [من مجزوء الكامل]

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلِفُ نَعْلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيَّةِ<sup>(١)</sup>

فحذفت الهمزة، وعوض منها حرف التعريف، ولذلك قيل في النداء: يا الله بالقطع، كما يقال: يا إله، [والإله] - من أسماء الأجناس كالرجل والفرس - اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا، وكذلك السنة على عام القحط، والبيت على الكعبة، والكتاب على كتاب سيبويه، وأما: (الله) بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق، لم يطلق على غيره. ومن هذا الاسم اشتق: تأله، وأله، واستأله؛ كما قيل: استنوق، واستحجر، في الاشتقاق من الناقة والحجر. فإن قلت: أأسم هو أم صفة؟ قلت: بل اسم غير صفة، ألا تراك تصفه ولا تصف به؟ لا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل. وتقول: إله واحد صمد، كما تقول: رجل كريم خير. وأيضاً فإن صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه، فلو جعلتها كلها صفات، بقيت غير جارية على اسم موصوف بها، وهذا محال. فإن قلت: هل/ ٤ لهذا الاسم اشتقاق؟ قلت: معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنى واحد، وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم: أله، إذا تحير/، ومن أخواته: دله، وعله، ينتظمهما معنى التحير والدهشة، وذلك أن الأوهام تحير في معرفة المعبود، وتدهش الفطن، ولذلك كثر الضلال، وفشا الباطل، وقُلَّ النظر الصحيح. فإن قلت: هل تفخم لاه؟ قلت: نعم، قد ذكر الزجاج أن تفخيمها سنة، وعلى ذلك العرب كلهم، وإطباقهم عليه دليل أنهم ورثوه كابراً عن كابر.

و(الرحمن) فعلان من رحم، كغضبان، وسكران، من غضب، وسكر، وكذلك: (الرحيم) فعيل منه، كمريض وسقيم، من مرض وسقم، وفي: (الرحمن) من المبالغة ما ليس في: (الرحيم)<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، ويقولون: إن

(١) شبه المنايا بأناس يبحثون عمن استحق الموت على طريق المكنية والاطلاع تخييل. والمعنى: أن المنايا تأتي للناس على حين غفلة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها. والأناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، مأخوذ من الإيناس وهو الإبصار لظهورها، أو من الأنس ضد الوحشة. والأمينون: الغافلون عن مجيء المنايا، فهو مجاز مرسل.

والبيت لذي جدن الحميري ينظر خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، الأشباه والنظائر ١/ ٣١٢، والجنى الداني ص ٢٠٠، وجواهر الأدب ص ٣١٣، والخصائص ٣/ ١٥١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٥٢٩، ١٢١، أمالي ابن الشجرى ١/ ١٢٤، مجالس العلماء ٨٠، الدر ١/ ٥٧.

(٢) قال محمود: «وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم... إلخ». قال أحمد رحمه الله: لا يتم الاستدلال بقصر البناء وطوله على نقصان المبالغة وتامها. ألا ترى بعض صيغ المبالغة كفعل أحد =

الزيادة في البناء لزيادة المعنى . وقال الزَّجَّاج في الغضبان : هو الممتلىء غضباً . ومما طَنَّ على أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم بالشقدف؟ وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل، أردت المحمل العراقي فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى، فقال: هذا اسمه الشقنداف، فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى، وهو من الصفات الغالبة - كالدبران، والعيوق، والصعق - لم يستعمل في غير الله - عزَّ وجلَّ -، كما أنَّ: (الله) من الأسماء الغالبة. وأما قول بني حنيفة في مُسَيْلَمَةَ: رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ، وقولُ شاعرهم فيه: [من البسيط]

..... وأنتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانًا<sup>(١)</sup>

فباب من تعنتهم في كفرهم، فإن قلت: كيف تقول: الله رحمن، أتصرفه أم لا<sup>(٢)</sup>؟

= الأمثلة أقصر من فاعل الذي لا مبالغة فيه البتة. وأما قولهم: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، فلا دلالة فيه أيضاً على مبالغة رحمن بالنسبة إلى رحيم فإن حاصله أن الرحمة منه بالدلالة على إتمامها؛ ألا ترى ضارباً لما كان أعم من ضراب، كان ضراب أبلغ منه لخصوصه، فلا يلزم إذاً من خصوص رحيم أن يكون أقصر من رحمن لعمومه.

(١) سموت بالمجد يابن الأكرمين أبا وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا  
لرجل من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب، يقول: علوت بسبب المجد يابن الأكرمين من جهة الأب، وليس المراد خصوصه، بل مطلق الأصل، ولو كان المراد خصوصه لأشعر بالذم، وهو تمييز للأكرمين أو تمييز لـ «سموت»، وأنت كالغيث للوري في كثرة النفع، ولا زلت رحماناً: دعا بدوامه رحيماً عليهم؛ ورحمن خاص بالله فإطلاقه على غيره جهل أو عناد. وقيل: إن الخاص به المحلي بال.

ينظر: روح المعاني ٥٩/١، الدر المصون ٦٢/١.

(٢) قال محمود رحمه الله تعالى: «فإن قلت كيف تقول الله رحمن أتصرفه أم لا... إلخ؟ قال أحمد: ليت شعري بعد امتناع فعلاية وفعلى ما الذي عين قياسه على عطشان دون ندمان مع أن قياسه على ندمان معتضد بالأصل في الأسماء وهو الصرف؟ أقول: الذي عينه هو أن باب سكران وعطشان أكثر من باب ندمان، وإذا احتمل أن يكون من كل واحد منهما فحملة على ما هو الأكثر أولى؛ ولأن رحمن وعطشان مشتركان في عدم وجود فعلاية. بخلاف ندمان فلهذا كان حملة على عطشان أولى، ثم قال: وقد نقل غيره خلافاً في صرف رحمن مجرداً من التعريف، وبناءه على تعيين العلة في منع صرف عطشان هل هي وجود فعلى فيصرف رحمن، أو امتناع فعلاية فيمتنع الصرف؟ وهو أيضاً نظر قاصر. وأتم منهما أن يقال: امتنع صرف عطشان وفاقاً وامتناع صرفه معلل بشبه زيادته بألفي التانيث، والشبه دائر على وجود فعلى وامتناع فعلاية؛ فإما أن يجعل الأمران وصفية شبه بهما مجموعهما مستقل، أو كل واحد منهما مستقلاً ببيان الشبه، أو أحدهما دون الآخر على البديل؛ فهذه أربع احتمالات. فإن كان مقتضى الشبه المجموع أو وجود فعلى خاصة انصرف رحمن، وإن كان كل واحد من الأمرين مستقلاً أو الشبه بامتناع فعلاية خاصة منع رحمن من الصرف؛ فلم يبق إلا تعيين ما به حصل الشبه في عطشان بين زيادته وبين ألفي التانيث من الاحتمالات الأربعة، وعليه ينبني الصرف وعدمه. والتحقيق أن كل واحد من الأمرين المذكورين =

قلت: أقيسه على أخواته من بابيه، أعني: نحو عطشان، وغرثان، وسكران، فلا أصرفه. فإن قلت: قد شرط في امتناع صرف فعلا أن يكون فعلا فعلى، واختصاصه بالله يحظر أن يكون فعلا فعلى، فلم تمنعه الصرف؟ قلت: كما حظر ذلك أن يكون له مؤنث على فعلى، كعطشى، فقد حظر أن يكون له مؤنث على فعلا كندمانه، فإذا لا عبرة بامتناع التأنيث، للاختصاص العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره. فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة<sup>(١)</sup>، ومعناها: العطف والحنو، ومنها الرحم لانعطفها على ما فيها؟ قلت: هو مجاز عن إنعامه على عباده؛ لأن الملك إذا عطف على رعيته، ورق لهم، أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظ والقسوة، عطف بهم، ومنعهم خيره ومعروفه. فإن قلت: فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه<sup>(٢)</sup>، والقياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى، كقولهم: فلان عالم نحير، وشجاع باسل، وجواد فياض؟ قلت: لما قال: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ فتناول جلائل النعم،

= مستقل باقتضاء الشبه فيمتنع صرف رحمن لوجود إحدى العلتين المتعلقتين في الشبه وهي امتناع فعلا على هذا التقدير؛ وإنما قلنا ذلك لأن امتناع فعلا فيه حاصله امتناع دخول تاء التأنيث على زيادته كامتناع دخولهما على ألفي التأنيث فحصل الشبه بهذا الوجه. ووجود فعلى يحقق أن مذكره مختص ببناء ومؤنثه مختص ببناء آخر، فيشبه أفعول وفعلى في اختصاص كل واحد منهما ببناء غير الآخر، فهذا وجه آخر من الشبه. ومن تأمل كلام سيبويه فهم منه ما قرره. فإن قيل: محصل ذلك مناسبة كل واحد من الأمرين المذكورين لاقتضاء الشبه، فما الذي دل على استقلال كل واحد منهما علة في الشبه؟ وهلا كان المجموع علة وحينئذ ينصرف رحمن وهو أحد الاحتمالات الأربعة المتقدمة؟ قلت: امتناع صرف عمران ألم يدل على استقلال كل واحد من الأمرين بالشبه المانع من الصرف؛ إذ عمران علماً لا فعلى له وهو غير منصرف وفاقاً. أقول: قد عثر ههنا رحمه الله وإن الجواد قد يعثر لأن اعتبار وجود فعلى أو انتفاء فعلا إنما كان في الصفة، أما في الاسم فشرطه العلية لا وجود فعلى ولا انتفاء فعلا.

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: فالرحمة على هذا من صفات الأفعال ولك أن تفسرها بإرادة الخير فيرجع إلى صفات الذات وكلا الأمرين قال به الأشعرية في الرحمة وأمثالها مما لا يصح إطلاقه باعتبار حقيقته اللغوية على الله تعالى؛ فمنهم من صرفه إلى صفة الذات، ومنهم من صرفه إلى صفة الفعل.

(٢) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: إنما كان القياس تقديم أدنى الوصفين؛ لأن في تقديم أعلاههما ثم الإرداف بأدناهما نوعاً من التكرار؛ إذ يلزم من حصول الأبلغ حصول الأدنى؛ فذكره بعده غير مفيد ولا كذلك العكس؛ فإنه ترقى من الأدنى إلى مزيد بمزية الأعلى لم يتقدم ما يستلزمه، ولذلك كان هذا الترتيب خاصاً بالإثبات. وأما النفي فعلى عكسه تقدم فيه الأعلى. تقول: ما فلان نحيراً ولا عالماً، ولو عكست لوقعت في التكرار؛ إذ يلزم من نفي الأدنى عنه نفي الأعلى وكل ذلك مستمدة في عموم الأدنى وخصوص الأبلغ، وإثبات الأخص يستلزم ثبوت الأعم، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

وعظائمها، وأصولها، أردفه: (الرحيم)؛ كالثمة والرديف؛ ليتناول ما دق منها ولطف.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾﴾

الحمد والمدح أخوان، وهو الشناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها. تقول: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته.

وأما الشكر فعلى النعمة خاصة، وهو بالقلب واللسان والجوارح؛ قال: [من الطويل]  
أَفَادَتْكُمْ النُّعْمَاءُ مَنِي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا<sup>(١)</sup>  
والحمد باللسان وحده، فهو إحدى شعب الشكر، ومنه قوله/ ٤ ب عليه [الصلاة و] السلام: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَخْمَدْهُ» (٣) وإنما جعله رأس الشكر؛ لأن ذكر النعمة باللسان والثناء على موليتها، أشيع لها وأدل على مكانها من الاعتقاد،

-----  
٣ - أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٢٤/١٠) رقم (١٩٥٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٦/٤) حديث رقم (٤٣٩٥)، والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» في الأصل الرابع والخمسين والمائة؛ كلهم من طريق قتادة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.  
قلت: وهذا سند ضعيف لانقطاعه؛ فإن قتادة لم يدرك عبد الله بن عمرو.  
والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٣/١ - ٣٤)، وعزاه إلى عبد الرزاق في المصنف، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول، والخطابي في الغريب، والبيهقي في الأدب، والديلمي في مسند الفردوس والثلثي.  
وأخرجه البغوي في معالم التنزيل (١٤٣/٣) في آخر سورة بني إسرائيل.  
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما به - مرفوعاً، وفيه انقطاع؛ وعن ابن عباس مثله.  
رواه البغوي في تفسير (سبحان)، وفيه نصر بن حماد وهو ضعيف. انتهى.

(١) وما كان شكري وافياً بنوالكم ولكنني حاولت في الجهد مذهبا  
أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا  
أي لم يكن تعظيمي إياكم وافياً بحق عطائكم، ولكنني أردت من الاجتهاد في تعظيمكم مذهباً، وبينه بقوله: إن نعمتكم علي أفادتكم من يدي ولساني وجناني، فهي وأعمالها لكم، قال السيد الشريف: هو استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على أفعال الموارد الثلاثة. وبيان أنه جعلها جزاء للنعمة، وكل ما هو جزاء للنعمة عرفاً يطلق عليه الشكر لغة، فكأنه قال: كثرت نعمتكم عندي فوجب علي استيفاء أنواع الشكر لكم، وبالف في ذلك حتى جعل مواردها ملكاً لهم، وقيل: النعماء جمع للنعمة، لكن ظاهر عبارة اليد أنها بمعناها، ورواية البيت الأول بعد الثاني أحسن موقعاً وأظهر استشهاداً.  
ينظر ابن كثير ٢٢/١، غرائب الفرقان ٩٢/١.

وآداب الجوارح؛ لخفاء عمل القلب، وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان، وهو النطق الذي يفصح عن كل خفي ويجلي كل مشتبّه.

والحمد: نقيضه الذم، والشكر: نقيضه الكفران، وارتفاع الحمد بالابتداء، وخبره الظرف الذي هو «الله» وأصله النصب<sup>(١)</sup> الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: شكراً، وكفراً، وعجباً، وما أشبه ذلك، ومنها: سبحانك، ومعاذ الله، يتزلونها منزلة أفعالها، ويسدون بها مسدّها، لذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء؛ للدلالة على ثبات المعنى واستقراره. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَكَنًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، رفع السلام الثاني؛ للدلالة على أن إبراهيم - عليه السلام - حياتهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدد وحدثه. والمعنى: نحمد الله حمداً، ولذلك قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ لأنه بيان لحمدهم له، كأنه قيل: كيف تحمدون؟ فقيل: إياك نعبد. فإن قلت: ما معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في أرسلها العراك<sup>(٢)</sup>، وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو، والعراك ما هو، من بين أجناس الأفعال، والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم<sup>(٣)</sup>.

(١) قال محمود رحمه الله: «الأصل في الحمد النصب... إلخ» قال أحمد: ولأن الرفع أثبت. اختار سيبويه في قول القائل: رأيت زيدا فإذا له علم علم الفقهاء: الرفع، وفي مثل: رأيت زيدا فإذا له صوت صوت حمار: النصب، والسر في الفرق بين الرفع والنصب أن في النصب إشعاراً بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطرو، ولا كذلك الرفع، فإنه إنما يستدعي اسماً: ذلك الاسم صفة ثابتة، ألا ترى أن المقدر مع النصب نحمد الله الحمد. ومع الرفع الحمد ثابت لله أو مستقر.

(٢) قال محمود رحمه الله: «وتعريف الحمد نحو التعريف في أرسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الخ» قال أحمد رحمه الله: تعريف التكرار باللام إما عهدي وإما جنسي، والعهد إما أن ينصرف العهد فيه إلى فرد معين من أفراد الجنس باعتبار يميزه عن غيره من الأفراد كالتعريف في نحو ﴿فَقَصَّ نَبَأَ لَوْلَى آلِ عِيسَى﴾، وإما أن ينصرف العهد فيه إلى الماهية باعتبار يميزها عن غيرها من الماهيات كالتعريف في نحو «أكلت الخبز، وشربت الماء»، والجنسي هو الذي ينضم إليه شمول الآحاد، نحو: الرجل أفضل من المرأة، وكلا نوعي العهد لا يوجب استغراقها، وإنما يوجب الجنس خاصة: (فالزَمْخَشَرِي) جعل تعريف الحمد من النوع الثاني من نوعي العهد، وإن كان قد عبر عنه بتعريف الجنس؛ لعدم اعتناؤه باصطلاح أصول الفقه. وغير الزَمْخَشَرِي جعله للجنس فقضى بإفادته، لاستغراق جميع أنواع الحمد وليس ببعيد.

(٣) يقول الزَمْخَشَرِي: في تعريف «الحمد لله» «فإن قلت: مع معنى التعريف فيه؟ قلت: هو نحو التعريف في: أرسلها العراك وهو تعريف الجنس... والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم».

قلنا: قد عرض السيد الشريف الجرجاني هذه المسألة عرضاً قوياً مستدلّاً على ما يقول، وقد لخص =

وقرأ الحسن البصري: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال؛ لإتباعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضم اللام لإتباعها الدال، والذي جسرها على ذلك - والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم: منحدر الجبل ومعيره - تنزل الكلمتين منزلة كلمة، لكثرة استعمالهما مقترنتين، وأشف القراءتين قراءة إبراهيم؛ حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن.

الرب: المالك، ومنه قول صفوان لأبي سفيان: لأن يربني رجل من قريش أحب إليّ

== هذا كله في نهاية مقاله حيث قال:

«والحق أن السبب في الاختيار - أي اختيار الجنس دون الاستغراق - هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام، ومستلزم لاختصاص جميع الأفراد، فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد لله - تعالى - وانتفاؤه عن غيره إلى أن يلاحظ الشمول والإحاطة ويستعان فيه بأمر خارج عن اللفظ، بل نقول على ما اختاره يكون اختصاص جميع الأفراد ثابتاً بطريق برهاني أقوى من إثباته ابتداءً».

ويمضي السيد الشريف في كلامه موضحاً إلى أن يقول: «ومن هنا يظهر أن الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه».

قلت: أولى بالباحث أن يفهم أولاً معنى «أل» الداخلة على النكرة عند البلاغيين فأقول:

١ - إن «أل» تدخل على المعرف بها ويراد منها «الجنس» والحقيقة بلا نظر إلى الأفراد أصلاً.  
٢ - وقد تدخل ويراد منها «الأفراد» ولكن بلا تحديد للبعض أو بتحديد له أو يراد الكل فإذا أريد البعض مع التعيين حينئذ تسمى «لام العهد الخارجي» سواء كان:

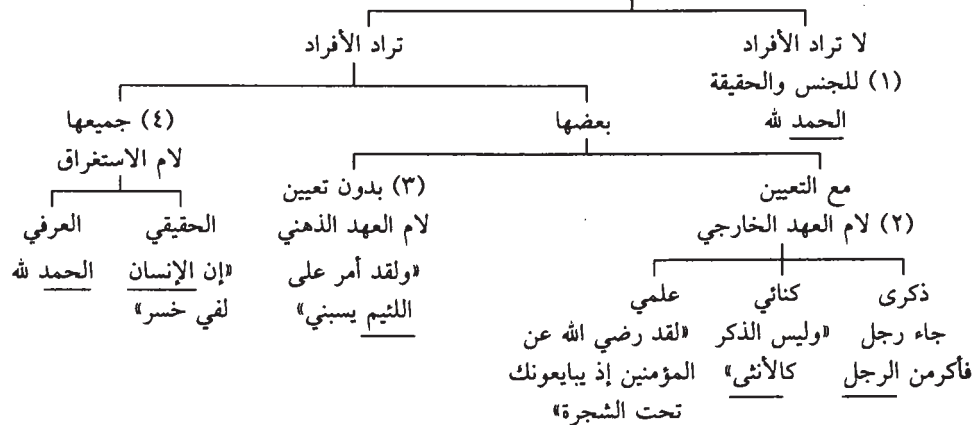
(أ) ذكراً (ب) أو كناية (ج) علمياً

أما إذا أريد البعض بلا تعيين فتسمى «لام العهد الذهني» وهي التي مدخلها كالنكرة في جعل الجملة التي بعدها «صفة» أو «حالة».

أما إذا أريد جميع الأفراد فتسمى «لام الاستغراق» وتحت فرعان:

(أ) الاستغراق الحقيقي (ب) العرفي

وهذه صورة بيانية لمباحث «أل» مع أمثلتها.



«ينظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١١١/٢، ١١٢ ط. عيسى البابي الحلبي».